التعليم العالي ، الدور الاجتماعي وآفاق التعاون

دكتور إبراهيم بدران

2010

المحتويات

مدخل	3
التعليم الرسمي والتعليم الخـــاص	5
الإشكالية التاريخية للتعليم العالي	7
نحو التغيـــــــــــــير	11
حجم التعليم العـــــــــالي	13
تعاون التعليم العالي العام والخاص	19
إعداد الأكاديمـــــــــــي	23
مبررات التعـــــــاون	29
اشكالية العمل المشترك	32
اشكالية التعاون الرسمي	39
البرامج التعليمية المشتركة	42
برامج الأبحاث المشتركة	45
الحراك الأكاديمي والتربوي	47
التأليف والترجمة والكتاب	50
آثار العولمـــــــــــة	53
المسألة الثقافيـــــــــة	55
المراكز المتخصصة والإبداع	57
آليات مقترحـــــــــة	59

1- مدخل

قبل الانطلاق في هذه الدراسة لا بد من التأكيد على مسائل رئيسية خمس تكاد تحت زخم التوسع الكمي للتعليم العالي تتوارى عن الأنظار .

الأولى: إن التعليم العالي إن لم يقترن اقتراناً كاملاً ودائماً ومعاصراً ومزامناً مع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الهادف الى المساهمة في حل المشكلات الكبرى للدولة والمشكلات القطاعية واستشراف المستقبل وإبراز قادة الرأي والعلم والفكر التخصصي والعام، فإن مؤسسات التعليم العالي تقترب تدريجياً من " المدارس " ويفقد التعليم العالي الكثير من غاياته ومبرراته ومنتجاته.

الثانية : إن الجامعات العربية تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها من حيث العراقة والحداثة والحجم والنوع والتخصص والنوعية والإستقلال والأموال المتاحة لها . ولكنها ومع ذلك تقع في إطار سياق حضاري متقارب وهو الحالة الحضارية العربية وتتشابه في جوانب كثيرة خاصة من حيث تركيزها على التعليم وتواضع تفاعلها مع المجتمع ومساهمتها في التطوير.

الثالثة : إن الإحصاءات عن مؤسسات التعليم العالي في جميع البلدان العربية غير متوفرة سواء من حيث الدقة أو الشمولية أو التفصيل أو الحداثة. ومن هنا تستند البيانات والمقارنات على الأرقام المتاحة من مصادر مختلفة . غير أن الأداء الكلي الخارجي هو موضوع الإهتمام . ومن هنا فإن الإتجاه الكلي للإحصاءات هو الذي يمكن البناء عليه والوصول الى استنتاجات تمثل في النهاية الحالة الوسطية للأشياء.

الرابعة : إن التعليم العالي في العالم المتقدم هو قطاع ديناميكي حي سريع التغيير للتفاعل مع المستجدات وخاصة فيما يتعلق بالإبداع والتجديد والمهارات وبالتالي فليس هناك نمط ثابت ودائم يمكن لمؤسسات التعليم أن تحتذو حذوه .

الخامسة : إن التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي تتحرك جميعها حركة مزدوجة الإتجاه : عمودية في أعماق التخصصات وأفقية في نفس الوقت لتخصصات أخرى لتتمكن التخصصات المتداخلة Interdeciplinarity من تطوير المنتجات الجديدة وفتح الآفاق غير المحدودة للتقدم العلمي والتكنولوجي وبالتالي التقدم الحضاري للإنسان.

وقد يكون مفيداً قبل الدخول في تفاصيل آفاق التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية إعطاء صورة عريضة حول حجم هذه المؤسسات وإنتشارها ومدى استجابتها للطلب على التعليم العالي ومدى توافر الإستثمارات البشرية والمالية اللازمة .

إن فهم المفاصل الرئيسية في هذه الصورة من شأنه أن يساعد على التعرف على كثير من الإشكالات البنيوية التي تواجهها محاولات التعاون المختلفة.

2- التعليم الرسمي والتعليم الخاص

بعد مرور ما يزيد على مائة وخمسين عاماً على انطلاق مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بشقيه الرسمي والخاص وبعد تخريج مئات الآلاف من الخريجين في ما يزيد على (320) تخصصاً أصبح واضحاً أن دخول أقطار الوطن العربي تجربة التعليم العالي في جانبيه العام والخاص يمثل تجربة ناجحة الى حد مقبول في مقاييس الدول النامية وقادرة على الاستمرار.

ولكنها تسبق في نفس الوقت التقييم المستمر والإصلاح المتواصل استعداداً لمجابهة التحديات المتلاحقة والانطلاق نحو التحديث والتطوير الذي يقتضيه حال العالم في القرن الحادي والعشرين.

لقد سارت الجامعات الرسمية والخاصة في أوروبا وبعدها في أمريكا واليابان والهند وغيرها الكثير جنباً الى جنب. تتقدم من خلال التنافس المهني والإستقلال الإداري والمالي والحرية الأكاديمية والسعي نحو التفوق النوعي . أما في الوطن العربي فقد انطلق التعليم العالي الخاص في منتصف القرن التاسع عشر كما هو الحال في الجامعة الأمريكية في بيروت وجامعة القاهرة والجامعة المستنصرية في بغداد . هذا إضافة إلى عدد من المعاهد والكليات المختلفة التي نشأت في العديد من الأقطار العربية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. انظر جدول رقم (1) .

انطلاق التعليم العالي الخاص

البلد	عام انطلاق التعليم الخاص
لبنان	1850
مصر	1908
سوريا	1995
الأردن	1989
العراق	1963
السعودية	1960

سوف نخص اهتمامنا بالجامعات العربية وما في حكمها من المؤسسات التعليمية التي تمنح الدرجة الجامعية الأولى على الأقل ، دون التقليل من أهمية الكليات والمعاهد التكنولوجية الأخرى.

3- الإشكالية التاريخية للتعليم العالي

إن الإشكالية التاريخية الكبرى التي تواجه التعليم العالي عموما سواء كان ذلك في الدول الصناعية أو في الأقطار النامية والوطن العربي خصوصا تتمثل بما يلي:-

- ❖ إن الثورات والاختراقات العلمية والتكنولوجية المتسارعة والانجازات الهائلة في الصناعة والزراعة والطب والبيولوجيا والفضاء أخذت زمام القيادة في جزء كبير منها الشركات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية المتخصصة ومراكز التكنولوجيا والهندسة والأبحاث وليس الجامعات ، اللهم إلا في الجوانب النظرية .
- ❖ إن هذه الثورات والإنجازات ما فتئت تفرض ضغوطاً متزايدة على مؤسسات التعليم العالي سواء من حيث التخصصات أو التكنولوجيا أو التمويل أو الباحثين حتى تواكب كل ذلك .
- ❖ إن التغير المتواصل في طبيعة سوق الإنتاج والعمل وبروز الإبداع والإبتكار كواحد من مرتكزات المنافسة والتقدم على المستوى الوطني والعولمي أخذ يفرض الحاجة الى نوع مختلف من التعليم ومن الأكاديميين والخريجين على حد سواء .

كل ذلك يفرض ضرورة وجود حالة دائمة من التغيير والتطوير والتحديث والتشبيك والتعاون والبرامج المشتركة والمراجعة والتقويم المستمر للتعليم العالي ومؤسساته وأنماطه

وأساليبه وعلاقاته ومنتجاته وذلك حتى لا يكون هذا القطاع منفصلاً عن الواقع أو متخلفاً عن " الحداثة " أو غير مواكب للمستجدات النظرية والتطبيقية له أو غير مشارك في صنع المستقبل واستشرافه.

وفي المنطقة العربية حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (2500) دولار للفرد في السنة مقابل (43000) في الولايات المتحدة الأمريكية فإن:

1- ضخامة الاستثمار المالي والبشري المطلوب في التعليم العالي الجيد النوعية بشوعاته الكثيرة،

2- وانتشار مفهوم تقديم الخدمة التعليمية المجانية،

3- وبطء المردود الإقتصادي للتعليم العالـــــــي،

3- وانفصال الأكاديميا العربية عن القطاعات الأخرى ،

كل ذلك أضفى على مؤسسات التعليم العالي العربية حالة من بطء التغيير والإنكفاء الى الداخل. وهي حالة ينبغي التعامل معها من منظور جديد يتناسب مع ايقاع التغيير الإقليمي والعولمي ويتناسب مع متطلبات التعاون الفعال المنتج .

وخلال الخمسين سنة الماضية كانت هناك عدة عوامل متباينة بل متناقضة في كثير من الأحيان تؤثر في التعليم العالي في الوطن العربي على النحو التالي :

1. التوسع الهائل في الطلب على التعليم العالي الجامعي لأسباب اجتماعية وثقافية وتربوية واقتصادية وسياسية وانسانية عديدة .

2. غياب القدرة على ضبط التوازن الضروري مع أصناف التعليم الأخرى مثل التعليم المهني المتقدم والتعليم التكنولوجي التطبيقي العالي وغياب القدرة على توسيع مرافق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالتوازي والتناسب مع التوسع الكمي.
3. بروز مشكلة الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لمرافق التعليم العالي كواحدة من المشكلات الرئيسية للحكومات وخاصة في الدول متواضعة الدخل كما هو الحال في الأقطار العربية غير النفطية.
4. ضعف الصناعات التعليمية الوطنية والقومية على حد سواء ابتداء من صناعة الكتاب وانتهاء بالمعدات والأنظمة المخبرية المعقدة.
5. صعوبة توفير الأكاديميين والباحثين بالأعداد اللازمة والتخصصات والخبرات الجيدة وعلى مدى سنوات طويلة نماماً. تلك الأعداد التي تحافظ على النسب الصحيحة بين الطلبة والأساتذة من جهة وبين تطوير الإمكانات للجامعات العلمية والتكنولوجية من جهة ثانية وبين توفير المتخصصين الباحثين خارج الجامعات من جهة ثالثة . مع الملاحظة بأن متطلبات التعليم العالي الحديثة تضغط باتجاه تحسين تلك النسبة أي زيادة الأساتذة والباحثين والمراكز المتخصصة والإستثمار.
6. تزايد أهمية التشبيك والتعاون والترابط الوثيق بين التخصصات المختلفة ثم بين مؤسسات التعليم العالي على المستويات الوطنية الداخلية بالدرجة الأولى والعربية والدولية بالدرجة الثانية .

7. وكذلك تزايد أهمية التشبيك بين الأكاديميا والقطاعات الانتاجية والمجتمعية والإدارية في الدولة الواحدة وبين الدول : أولاً للمساهمة في حل مشكلات تلك القطاعات. وثانيا لحل المشكلات الكبرى التي تعترض مسيرة التقدم والارتقاء الوطني والقومي. وثالثاً لاكتساب الخبرة العملية التطبيقية واعادة التعامل مع نواتجها على شكل أكاديمي وبحثي ومنظم.

4- نحو التغيير

لقد تزايد الاهتمام بالتعليم العالي في الأقطار العربية بشكل عام خلال السنوات العشرين الماضية في سبعة اتجاهات رئيسية.

الأول : حجم التعليم العالي وتنوعه ومدى استطاعة هذا القطاع تلبية الطلب المحلي والعربي على التعليم من جهة وعلى احتياجات الإنتاج والسوق من جهة اخرى.

والثاني : نوعية التعليم ومدى تواؤم هذه النوعية مع متطلبات سوق العمل والانتاج ومتطلبات التنمية الإقتصادية والمنافسة الدولية.

والثالث : إدارة قطاع التعليم ونوع الحاكمية **Governance** التي ينبغي أن تتأصل فيه.

والرابع : اقتصاديات التعليم العالي وكيفية التعامل مع المفردات المختلفة فيه.

والخامس : دور الجامعات الخاصة في التعليم وطبيعة العلاقة بين هذه الجامعات والقطاع الرسمي.

والسادس : دور الجامعات في النهوض الاقتصادي الاجتماعي ونشر المعرفة وزيادة القيمة المضافة في الانتاج.

والسابع : التشبيك بين مؤسسات التعليم العالي على المستوى التخصصي ثم الوطني ثم العربي.

وقد انعقد العديد من المؤتمرات والندوات على المستويات الوطنية والقومية والدولية شارك فيها الكثير من الأكاديميين والمفكرين والمسؤولين وخرجت تلك المؤتمرات بالكثير من التوصيات والأفكار . ولكن لا بد من الاعتراف بأن جوهر المشكلات كثيراً ما يكون غائماً أو غائباً . إضافة الى أن تنفيذ ما كانت تسفر عنه تلك المؤتمرات والندوات كان بطيئاً للغاية وفي أحيان كثيرة لم يتعد السطح الخارجي للمسألة. ويعود ذلك للأسباب الرئيسية التالية:

- ❖ إن غياب الحريات والديمقراطية وهشاشة استقلال الجامعات إدارياً ومالياً وتواضع العائدات المالية وتدخل الدولة في مفاصل كثيرة في قطاع التعليم العالي دفع بالأكاديميين الى الساحة الخلفية للدولة بكل ما يرافق ذلك من التخلي عن زيادة الفكر وطليعية الفلسفة والرؤيا وبالتالي الإنصراف الى التعليم من منظور حرفي الى حد كبير.
- ❖ إن الأكاديميين العرب وبسبب الإلتصاق المتواصل بالتعليم القائم على الكتاب والإقتصار عليه في كثير من الأحيان راحوا يتمتعون بعقلية محافظة الى حد كبير.

❖ إن انفصال الأكاديميا عن القطاعات الإقتصادية والمجتمعية وبالتالي عن متغيرات ومتطلبات السوق لا تجعل من التغيير والتطوير ضرورة أو مسألة هامة لديها باعتبار أن أسس العلم لا تتغير .

❖ إن الجامعات العربية كمؤسسات مغلقة تركز اهتمامها دائماً على الهندسة الداخلية لعملياتها وليس على نوعية المنتجات ومدى تواؤم المنتجات مع المتطلبات سواء من حيث المهارات أو العقلية العلمية أو حل المشكلات أو الإبداع أو التنافس .

ومع الاعتراف بأن الجامعة تملك دائماً مجالاً واسعاً للتحرك وهامشاً جيداً للإبتكار إلا أن غياب الدافع المعنوي والمادي لدى الإدارات العليا أو الهيئة الأكاديمية وغياب الإلتزام والمسؤولية أزاء تطوير المجتمع وحل مشكلاته والخوف من عدم التواؤم مع ما تريده الحكومة فإن الأكاديميا تشعر أنها خلقتها المغلقة وما لديها من اكتفاء ذاتي دون الحاجة الى التغيير.

5- حجم التعليم العالي

بداية لا بد من النظر الى حجم مؤسسات التعليم العالي في إطار من المقارنات مع الدول الأخرى وخاصة المتقدمة منها وذلك للتعرف على مدى قدرة تلك المؤسسات على توفير متطلبات التعليم من جهة والإستجابة للمتطلبات الأخرى للتعليم العالي من حيث البحث والتطوير واستشراف المستقبل والمساهمة في تحفيز النمو الإقتصادي الإجتماعي.

ويبين الجدول رقم (2) بعض الأرقام التأشيرية الأولية.

عدد الجامعات لكل مليون من السكان في عدد من البلدان

البلد	جامعة لكل مليون/نسمة
الولايات المتحدة	17
اليابان	9.5
الأقطار العربية	0.93
فرنسا	17.7
اسبانيا	35.4
الأردن	4.3
الهند	8.4
الصين	0.88
سوريا	0.75

ومن حيث أعداد الجامعات فهناك أقطار عربية قد وصلت الى حد معقول من الجامعات مثل الأردن ولبنان وبعض دول الخليج . وهناك أقطار لازالت بحاجة الى مزيد من الجامعات مثل مصر والجزائر والعراق وغيرها .

إن العالم العربي لا يزال بحاجة الى ما بين (750) الى (1000) مؤسسة تعليم عالي إضافية للمحافظة على حالة متوسطة بين دول العالم والإقتراب من الدول الصناعية.

ومن جانب آخر فإن حجم الطلبة في التعليم العالي بالنسبة الى عدد السكان يقترب في بعض الأقطار العربية من الأرقام في الدول الصناعية(3.7%) ويقل عن الولايات المتحدة الأمريكية (5.8%) وهو الأعلى في العالم. أما معدل الأقطار العربية فإن نسبة تركيز الطلبة الجامعيين تصل الى (1.6%) . وكما هو مبين في الجدول رقم (3) .

تركيز الطلبة الجامعيين بالنسبة للسكان

البلد	الطلبة الجامعيون نسبة مئوية للسكان
الولايات المتحدة	%5.8
بريطانيا	% 3.5
فرنسا	% 3.4
الأردن	%3.8
استراليا	%4.8
الأقطار العربية	%1.6
سنغافورة	%1.5
سوريا	% 3.85
كوريا	%1.6

إن المدلول العملي لهذه الأرقام هو أن التوسع الكمي في التعليم العالي في الكثير من البلدان العربية لم يعد مبرراً الا بمقدار ما يلبي الاحتياجات للاعداد المتزايدة من الطلبة بسبب النمو

السكاني من جهة وما يلبي متطلبات التنوع الأكاديمي والبحثي والتكنولوجي والتداخل التخصصي أفقياً وعمودياً من جهة ثانية.

إن أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي العربية متفاوتة وقد تكون مقبولة عددياً ولكنها بحاجة ماسة الى تدعيمها بمعاهد تكنولوجية عليا كما هو في معظم الدول الصناعية مثل ألمانيا والهند واليابان أو كوريا . ومع هذا فهناك ست مسائل رئيسية :

الأولى : ضآلة التأثير الاقتصادي للكتلة المتعلمة من الخريجين التي تدخل سوق الإنتاج والعمل . أي ضآلة القيمة المضافة في جميع البلدان العربية. إذ لم تستطع أي دولة عربية أن تتحول الى دولة صناعية على مدى أكثر من قرن. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في جملة من المفردات ابتداء من تأهيل الأساتذة وانتهاء بنوعية الخريج.

الثانية: ضآلة ما يبرز من علماء مرموقين ومهندسين ومفكرين وفلاسفة وقادة رأي طليعيين في جميع البلدان الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في بيئة التعليم العالي وإداراته وعلاقاته.

الثالثة :غياب التنوع في المؤسسات وفي التخصصات وتكرار ذات الأنماط والتسطح على عمق ضئيل لا يوفر الكتلة الحرجة من كل شيء.

الرابعة : ضآلة مراكز الأبحاث والدراسات والتطوير المرافقة الأمر الذي يستدعي النظر في العلاقات والتشبيك وبرامج التعاون .

الخامسة : ضآلة العلاقة مع القطاعات الإقتصادية وضعف انخراط الأكاديميا في حل المشكلات الوطنية والقومية الأمر الذي يستدعي النظر في التوجيهات والعلاقات.

السادسة : ضآلة الإستثمارات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في معظم الأقطار العربية .

لقد ادت سياسات التعليم واساليب القبول وغياب الاستقلالية للجامعات وضآلة الابداع والابتكار وانفصال الأكاديميا عن القطاعات الاقتصادية الاجتماعية الى عدم التنوع بين الجامعات العربية وأصبحت هذه الجامعات متشابهة الى حد كبير مما افقد نظام التعليم العالي حتى في البلد الواحد التنوع الافقي في التخصصات مثلاً والتنوع العمودي في ذات التخصص أيضاً . وهذا بدوره فاقم من اشكالية الريادية Entrepreneurability والتوظيفية Employability في سوق العمل . كما ساهم في تناقص العائد للخريجين diminishing return .

وبالتالي فالمطلوب في هذه المرحلة :

1. تبادل الخبرات العربية حول تطوير كليات المجتمع والمعاهد الفنية العالية المتخصصة بشكل جذري لرفع مستواها التعليمي وتحويلها إلى كليات تكنولوجية تطبيقية بالمعنى المتقدم . وبذلك تتحقق الغاية منها ، وتصبح ذات جاذبية حقيقية للطلبة والمجتمع فتخفف الضغط على التعليم الجامعي التقليدي . إذ ان المجتمع العربي يعاني من اختلال النسبة بين الخريجين الجامعيين وخريجي الكليات التطبيقية من الفنيين المتخصصين والفنيين الماهرين .

2. قيام الجامعات العربية بالتعاون فيما بينها ومع الألكسو بدراسة الوسائل والبرامج التي من شأنها تطوير ثقافة المجتمع العربي باتجاه العمل التكنولوجي التطبيقي وليس الوظيفة الحكومية أو الخاصة.
3. الإفادة المتبادلة من تجارب الجامعات العربية لتأصيل روح الريادية والإعتماد على النفس والمخاطرة. وبالتالي فك الارتباط بين الوظيفة والشهادة الجامعية .
4. دفع الحكومات والمؤسسات على تحديد امتيازات الموقع الوظيفي بما يقتضيه من خبرات ومهارات ومؤهلات عملية وليس حسب شهادة صاحب الوظيفة .
5. التوسع في انشاء المراكز البحثية الوطنية الجادة والمشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص والعربية المشتركة ومراكز التطوير التكنولوجي والابداع والاختراع ومن ثم الانفاق عليها كجزء مكمل لمنظومة التعليم العالي.

6- تعاون التعليم العالي العام والخاص

لقد كان التعليم العالي في الأقطار العربية في معظمه وحتى عام 1990 يتم في مؤسسات تملكها وتنفق عليها الدولة. إلا أن الإتجاه بدأ يتغير خلال العقود القليلة الماضية حيث أصبحت الجامعات الخاصة في كثير من البلدان العربية تفوق في عددها الجامعات العامة وتضم ما يقرب من 30% من مجمل الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي.

إن النظرة المستقبلية الى التعليم العالي ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار :

1. الزيادة السكانية .

2. متطلبات النهوض الإقتصادي الإجتماعي ودور مؤسسات التعليم العالي.
3. الإستثمارات الرأسمالية اللازمة .
4. أعداد المدرسين والباحثين.

وبالنظر الى حجم السكان ومعدلات النمو السكاني فإن كل مليون من السكان هم بحاجة الى عدد من المقاعد الجامعية السنوية الإضافية يتراوح بين (400) مقعد الى (1000) مقعد وذلك للمحافظة على متوسط تركيز يتراوح بين (2%) الى (3.8%) من السكان. وبافتراض حجم الإستثمار الراسمالي اللازم لكل طالب هو في حدود (5000) دولار يضاف اليها استثمارات المرافق ومراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في حدود (2500) دولار لكل طالب فإن مجمل الإستثمارات الرأسمالية المتوقعة سوف تتراوح بين (3) مليون الى (7.5) مليون دولار سنوياً لكل مليون نسمة من السكان . ويمكن النظر في مشهدين:

الأول: يفترض التوسع في الاستثمارات الجديدة التي ينبغي توفيرها للخروج بالجامعات من حالة " المدرسة الكبيرة " الى حالة الجامعة القائمة على البحث والتطوير والمرافق والمختبرات المتقدمة. وهنا يكون الاستثمار السنوي الجديد في حدود (7.5) مليون دولار لكل مليون من السكان.

والثاني: هو المشهد المنخفض والذي يمثل استمرار النمط السائد حالياً والذي يقص عن المتوسطات العالمية .

ويبين الجدول رقم (4) مشاهد الإستثمارات الرأسمالية المحتملة في التعليم العالي.

مشاهد الإستثمارات الرأسمالية المحتملة في التعليم العالي

البلد	عدد السكان (مليون)	الإستثمارات الرأسمالية لمواجهة النمو السكاني (مشهد عالي) (مليون دولار)	(مشهد منخفض) (مليون دولار)
الأردن	5.8	(40) مليون	20
سوريا	20	(150) مليون	75
لبنان	3.6	27.0	13
فلسطين	3.5	26.0	13
العراق	30	225	112
مصر	80	600	250
الكويت	2.8	20	10
السعودية	25	200	100
الإمارات	4.7	30	15
البحرين	0.7	5	3
قطر	0.9	7	3
عمان	8	20	3
اليمن	22	160	50
السودان	37	225	80
تونس	10	75	37
المغرب	32	240	100
الجزائر	33	245	120
موريتانيا	3	20	10

ويبين المشهد المنخفض في الجدول رقم (4) أن الإستثمارات الرأسمالية السنوية الجديدة حتى في هذا المشهد هي عدة ملايين من الدولارات وعشرات الملايين لكل بلد .

ومن هنا فإن ضخامة الإستثمارات الرأسمالية ومن ثم النفقات المترتبة على تشغيلها كل ذلك يستدعي إعادة النظر في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ليس على اعتبارها استثماراً تجاريا بمفهوم الأعمال والأرباح وإن كانت لا تخلو بطبيعة الحال من ذلك، وإنما النظر اليها على أنها جزء أساسي وحيوي من نظام التعليم العالي الوطني بكل ما ينبع ذلك من حقوق وواجبات والتزامات وفي مقدمة ذلك :

1. التعاون ما بين المؤسسات العامة والخاصة لزيادة حجم الكتلة الحرجة من مفردات التعليم العالي سواء كان ذلك في أعضاء هيئة التدريس أو في المختبرات أو أي شيء ممكن في إطار من التعاقد على الخدمات وبالتبادل ما بين أطراف التعاقد .
2. التعاقد ما بين الحكومة وما بين الجامعات الخاصة والعامة على تنفيذ برامج محددة سواء للبحث والتطوير أو إنشاء المراكز العلمية أو التأهيل والتدريب أو كل ما له علاقة بدور الجامعة في تعجيل النمو الإقتصادي الإجتماعي وذلك وفق ضوابط تحددها التعاقد .
3. تكليف الجامعات الخاصة والعامة مشتركين أو منفردين يعمل على حل المشكلات المختلفة وتطوير برامج تنموية في المحافظات والمناطق وفق تعاقدات خاصة .
4. شمول الجامعات الخاصة بأية شبكات للإتصالات أو المعلومات.

5. الإستخدام المشترك للمختبرات إما من خلال انتقال الطلبة أو من خلال أنظمة المختبرات الإفتراضية Virtual Labs أو كليهما .

7. أعداد الأكاديميين

وباعتبار أن عضو هيئة التدريس يمثل أحد العناصر الرئيسية في العملية التعليمية والبحثية فإن عدد الأكاديميين وكذلك نوعيتهم وقدراتهم المتواصلة على المواكبة واللحاق بمستجدات العلم والتكنولوجيا والفكر تشكل مدخلا رئيسا لفهم حالة القطاع وامكانات التعاون بين الجامعات العربية.

إن نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة في دول الخليج العربي ولبنان والأردن تأتي في مقدمة البلدان العربية الا انها تقل عن ما هو في الجامعات في الدول المتقدمة . وكما هو في الجدول رقم (5) .

نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة في عدد من البلدان

البلد	نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة
الولايات المتحدة	12:1
بريطانيا	15:1
الاردن	35:1
البلاد العربية	29:1
سوريا	41 : 1
الخليج	20 : 1

ان التقدم العلمي المتسارع والاختراقات التكنولوجية المتواصلة وتعدد التخصصات وتنوعها وضرورة اقتحام الجامعات المجالات التطبيقية والمتعددة الإختصاص **interdisciplinary** والمجالات الجديدة مثل تكنولوجيا النانو **Nano Technology** وتفاقم عدد من المشكلات الكبرى على المستوى العالمي والإقليمي مثل : التغيرات المناخية والمياه والتصحر وغير ذلك من متطلبات الحضارة المعاصرة بكل تفاصيلها تضغط باتجاه زيادة اعداد الأكاديميين والباحثين والمفكرين العلميين لأسباب اقتصادية وتعليمية وعلمية وتكنولوجية مباشرة ولأسباب سياسية غير مباشرة . وذلك بهدف :

اولا : تحسين نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة. وهذا يتطلب مضاعفة أعداد أعضاء الهيئة التدريسية في معظم الأقطار العربية.

ثانياً : تكوين الكتل الحرجة من الباحثين المتخصصين لغايات تحقيق التقدم الحقيقي في منجزات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ثالثا : إعطاء فرصة أكبر لتفرغ الباحثين للبحث والتطوير التكنولوجي وليس مجرد اقتصاره على أوراق نظرية محدودة الفائدة لغايات النشر هنا وهناك.

رابعاً : تطوير فرص حقيقية لحل المشكلات التي تعترض تقدم الأمة من مياه الى طاقة الى غذاء الى دواء الى تصحر الى نقل الخ ، والمشكلات التي تعترض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

خامساً : تقليص الاعتماد الهائل على التكنولوجيا والعلوم والهندسة والمعلومات المستوردة بكل ما يرافقها من التزامات وما يرافقها من تزايد العجز عن شرائها .

وهذا يعني أن واحداً من مداخل تطوير التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بأبعاده التعليمية والبحثية والتطويرية سيكون من خلال زيادة أعداد الأكاديميين العرب ومن خلال تبادل هؤلاء الأكاديميين وفق برامج تعاقدية.

ومن جهة أخرى يلاحظ ان العاملين في البحث والتطوير خارج النطاق الأكاديمي في الأقطار العربية عموما هم قلة قليلة لا تتجاوز 10% حسب تقديراتنا . في حين انهم يشكلون أكثر من 60% في البلدان الصناعية. ويصل الرقم الى 70% في فرنسا . الأمر الذي يقتضي استعداد نظام التعليم العالي العربي لاعداد وتهيئة اعضاء أكاديميين للتدريس وباحثين من حملة الدرجات العليا على نطاق واسع.

إن التزايد السكاني الطبيعي في الأقطار العربية وفي إطار الإبقاء على نسبة الطلاب الجامعيين في حدود (2%) من السكان يتطلب ما يقرب من (5000) عضو هيئة تدريس اضافي على المستوى العربي سنويا . وبافتراض أن كلفة إعداد المدرس والباحث الأكاديمي بعد البكالوريوس تصل بالمتوسط (50) ألف دولار ما بين أوروبا وأمريكا والأقطار العربية فإن مجمل الإستثمارات المطلوبة ستكون في حدود (250) مليون على المستوى العربي أو ما يقرب من (0.85) مليون دولار سنوياً لكل مليون من السكان فقط لغايات التدريس. وطبيعي أن على كل قطر عربي أن تحسب احتياجاته الخاصة في ضوء البيانات

الوطنية لديه بكل ما يتطلب ذلك من برامج للدراسات العليا والاستثمارات المرافقة لها .

وبالنظر الى المستقبل وحتى عام (2030) سيصل سكان العالم العربي الى حوالي (450) مليون نسمة وعدد الطلاب سيكون آنذاك (9) مليون طالب يتطلبون من الأساتذة ما يقرب من (300) ألف مدرس أي ان على الوطن العربي أن يؤهل (114) ألف عضو هيئة تدريس من حملة الدكتوراه خلال الـ (20) سنة القادمة أي بمعدل (5700) عضو هيئة تدريس اضافي سنويا بافتراض استمرار الأوضاع كما هي عليه الآن. وهو أمر غير مقبول للسنوات القادمة . ومن هنا فإن رفع نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة لتصبح (1 الى 20) بعد (20) سنة يتطلب تأهيل (8550) أو (9000) عضو هيئة تدريس سنويا وبالتخصصات المختلفة وباستثمارات تصل الى ما متوسطه (500) مليون دولار سنويا . هذا إضافة الى التأهيل لزيادة أعداد الباحثين المتفرغين. انظر الجدول رقم (6) .

متوسط الكلفة الاقتصادية للتعليم الجامعي (الرسوم)

	متوسط الكلفة (دولار/ لكل طالب)	كلفة التعليم كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي بالقوة الشرائية
الأردن	4225	%90
بريطانيا	16000	%61
الولايات المتحدة الأمريكية	20000	%54
لبنان	6000	%135
كندا	10000	%44

ونستطيع أن نتبين من استشراف أرقام عام 2030 ضخامة الأعباء الملقاة على التعليم العالي في الأقطار العربية .

وهكذا ما لم تكن هناك رؤية واضحة وبرنامج وطني وقومي (ثنائي ومتعدد) بعيد المدى لكل بلد عربي على حدة والبلدان العربية مجتمعة فإن التعليم العالي لن يكون قادرا على مواكبة العصر، بل ربما لن يكون قادرا على المحافظة حتى على الحالة الراهنة.

إن تعاون الجامعات العربية في برامج الدراسات العليا وإعداد الأكاديميين أمر بالغ الحيوية . فمن الممكن أن لا يكون في كل جامعة أو قطر عربي جميع برامج الماجستير والدكتوراه وإنما يمكن ضمن اتفاقات ثنائية وثلاثية ومتعددة توزيع البرامج ما بين الجامعات والمحافظة على مستويات متميزة .

هناك الكثير من البدائل في هذا الإتجاه وعلى اتحاد الجامعات العربية دور كبير في بناء قاعدة البيانات العربية المشتركة لكن المسؤولية الكبرى تبقى مسؤولية الدولة والجامعات الوطنية.

8- مبررات التعاون

كان لابد من المرور بعدد من المفردات الرئيسية لقطاع التعليم العالي للإجابة على السؤال : هل هناك ضرورة موضوعية حقيقية ضاغطة وملحة باتجاه تعاون الجامعات العربية ، أم أن الموضوع هو مجرد تطلع قومي لا أكثر ولا أقل ؟

إن حالة الأقطار العربية من حيث عدم قدرتها على النهوض الإقتصادي والإنتقال الى دول صناعية على غرار دول شرق آسيا أو اسبانيا والبرتغال وضآلة دور الجامعات العربية في تعجيل النمو الإقتصادي كما هو مطموح اليه وضآلة دور الجامعات في تعجيل التطور الإجتماعي في كثير من المواقع والأطراف يعود في جزء منه الى ان " حجم الكتلة الحرجة من الأكاديميا " اللازمة لإحداث التغيير ضئيلة ومقطعة الترابط وبطيئة التكوين في الشوعات المطلوبة . ودون دخول آليات جديدة تسرع وتحسن هذا التكوين مثل التعاون والتبادل والتشارك والإستثمار . . .الخ سيبقى الجسم التعليمي العالي يلهث تحت وطأة ضغط تعليم الأعداد المتزايدة على حساب المنتج النهائي، وتحت وطأة ضغط الإستثمار الرأسمالي غير المتوفر على حساب النوعية ، وتحت وطأة ندرة أعضاء هيئة التدريس على حساب الإبداع . الأمر الذي يدفع التعليم العالي العربي الى مأزق غاية في التعقيد بما في ذلك استمرار "الإعتماد العربي على الآخر" في المعرفة والتكنولوجيا والصناعة والغذاء والطاقة الصناعية وسواها الكثير.

والسؤال هو : هل أن انتقال مؤسسات التعليم العالي العربية من حالتها الراهنة الى الحالة الجديدة يمكن أن يتم دون التعاون المشترك ؟ خاصة وأن مفردات تكوين العقلية العربية والشخصية العربية نجدها مشتركة في كثير من الحالات سواء كان ذلك يتعلق بالتاريخ أو اللغة أو الفكر أو الثقافة أو الإعلام أو أنظمة التعليم أو غير ذلك من المفردات الثقافية والحضارية.

أو بعبارة أكثر دقة وعلمية وواقعية :

1. هل من شأن التعاون المنهجي المنظم بين مؤسسات التعليم العالي العربية أن يساعد تلك المؤسسات على الإسراع في أنجاز مهمتها التاريخية في أن تكون قاطرة للنهوض ومحركاً لدفع امكانات الإرتقاء والتقدم ؟
2. هل من شأن هذا التعاون أن تحسن من الإقتصادات الداخلية والخارجية من حيث دورة الحضاري ومنتجاته المختلفة؟
3. هل هناك من قيمة مضافة حقيقية يمكن أن تجنيها المؤسسات والأقطار المكونة لشبكة التعاون ؟
4. هل من فرص لزيادة الكفاءة واختصار الزمن ودخول آفاق جديدة ؟

يمكن القول بأن المؤشرات الإيجابية على إمكان حدوث ذلك كثيرة ، ولعل التأمل بالتجربة الأوروبية يعطي دروساً يمكن الإستفادة منها سواء فيما يتعلق بالتشارك في مشاريع علمية وتكنولوجية معقدة مثل الفضاء والطاقة والكيمياء أو في مجال مساعدة الدول الأقل تقدماً (المجر ، اليونان ، البرتغال) في أوروبا على اللحاق بزميلاتها من الدول المتقدمة باعتبار أن التقدم للإقليم هو تقدم لجميع الدول.

وهنا يمكن الإشارة الى المجالات الرئيسية للتعاون والتنسيق بين الجامعات العربية والتي تتمثل في الآتي :

1. البرامج الأكاديمية المشتركـــــة
2. مشاريع الأبحاث والتكنولوجيا
3. تأهيل أعداد الأكاديميين والباحثين
4. تبادل الأكاديميين والطلبـــــة
5. التأليف والترجمـــــــــــة
6. المختـــــــــــــــبرات
7. العقود العلمية والتكنولوجية
8. المعاهد التكنولوجية المتقدمة
9. المدارس الصيفية للأكاديميين والطلبة
10. المراكز المتخصصـــــــــــــة
11. براءات الإختراع والتطبيق العملي
12. الثقافة المجتمعـــــــــــــية
13. آثار العولمـــــــــــــــة

9- اشكالية العمل المشترك

إذا تجاوزنا الحالات العامة للتعاون مثل قبول الطلبة الوافدين من بلد الى آخر أو من جامعة الى أخرى أو قضاء سنة تفرغ علمي في هذه الجامعة أو تلك لغايات التدريس وليس البحث العلمي أو الإجازات غير مدفوعة الراتب أو الزيارات أو غير ذلك من نشاط يقع معظمه خارج التعاون المبرمج الهادف الى تحقيق نتائج محددة في إطار زمني محدد .

إذا تجاوزنا ذلك فلا بد من القول إن محاولات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية قائمة ولكنها متقطعة. والقليل من هذه المحاولات يصل الى الهدف النهائي وتحقق الغاية المطلوبة ويقوى على البقاء والإستمرارية. وغالباً ما تبدأ محاولات التعاون بتوقيع اتفاقيات أو مذكرات تفاهم عامة سرعان ما تتوارى في الملفات .

ومن جهة أخرى فإن المعلومات المتاحة حول التعاون والإتفاقيات الحاكمة له والتقدم المتحقق على صعيد الإنجاز قليلة وغير محدثة إضافة الى غياب المعايير التي تحدد كفاءة هذا التعاون واستجابته للأهداف.

وقبل الدخول في الآفاق المحتملة لهذا التعاون وهي كثيرة قد يكون من المفيد تبيان الإشكاليات الرئيسية التي تعترض العمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي العربية خاصة وأن بعض هذه الإشكاليات بسبب محدودية استقلال الجامعات تتطلب مشاركة السياسيين والإداريين في التعامل معها والتغلب عليها .

أولاً: التعاون والضرورة

لقد أدى تركيز الجزء الأكبر من مؤسسات التعليم العالي العربية على الجانب " التعليمي التقليدي " في منظوره الداخلي بالدرجة الأولى وعلى " البحوث الفردية " التي يقوم بها الأكاديميون " لغايات الترقية " وبسبب تركيز التشريعات الجامعية على الأبحاث المتعلقة " بالتخصص الدقيق" أدى ذلك الى تجاهل أهمية الأبحاث والتطويرات متعددة الإختصاصات. ولأن الكثير من الجامعات أو وزارات التعليم العالي "لا تعترف بالمجلات العلمية المحكمة" الصادرة عن جامعات عربية أخرى أو تعطيها "علامات ضئيلة " في سلم علامات الترقية ، فقد أدى كل ذلك الى أن تصبح المؤسسات هذه الى حد كبير منطوية الى الداخل introvert بسبب "غياب المشترك مع الآخر " . وبالتالي فإن ضرورة التعاون بين الجامعات الوطنية أو القومية العربية والحالة هذه تصبح مسألة ثانوية، وذات مكانة واهية في العقل الإداري والأكاديمي للجامعة. ولأن الأكاديميين أنفسهم يقعون تحت ضغط الأعداد الكبيرة من الطلبة ويعانون من الدخول المتواضعة في معظم الأقطار غير النفطية فإن " الهموم اليومية " و" المسافات القصيرة" تحتل الأولوية الكبرى لديهم. ولا يبقى للتفاعل والتشارك مع الآخر خارج الجامعة أو خارج القطر سوى بقايا ضئيلة من الجهد أو الوقت أو العزيمة.

ثانياً : التنافس النوعي

ولأن التنافس بين الجامعات العربية على الصعيدين الوطني والقومي غير قائم على اسس نوعية وابداعية مستقلة . وفي أغلب الأحيان غير مرتبط بالتخصيصات أو المنح المالية المختلفة أو البرامج أو براءات الإختراع أو الإبداعات الجديدة . وإنما هناك ضغوط إدارية ومجتمعية متواصلة وانشغال بالعمل اليومي بكل تفاصيله. ولأن الطلب المتزايد على التعليم الكمي بحد ذاته يتصاعد سنة بعد أخرى وخاصة في الجامعات الرسمية فإن ذلك وللأسف يغني المؤسسة التعليمية عن التفوق الذي تقتضيه المنافسة. ونتيجة لكل ذلك فإن المبررات للتشبيك مع الآخرين لتحسين النوعية تصبح ضعيفة.

ثالثاً : البحث والتطوير التعاقدي

باستثناء حالات قليلة وفي ظروف معينة (مثل حالة الحصار التي فرضت على العراق) فإن مؤسسات التعليم العالي لا تربطها عقود بحث وتطوير مع القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء الخاصة أو الرسمية إلا في حدود ضيقة تماماً . وبالتالي لا تشعر هذه المؤسسات بأهمية وضرورة التعاون مع مؤسسة مشابهة لإنجاز العمل أو الوصول الى النتائج لا من حيث المختبرات أو الباحثين أو الخبراء أو ظروف العمل. ولأن هناك قناعة لدى الأكاديميين ولدى الذهن الإداري للجامعات بأن " الجميع متشابه " أو " نحن أفضل كثيراً أو قليلاً من غيرنا " فيصبح الدافع الموضوعي للتعاون التعاقدي ضعيفاً للغاية.

رابعاً : الإستقلالية الداخلية والخارجية

ولأن الكثير من مؤسسات التعليم العالي العربية لا تتمتع بقدر كاف من الإستقلالية فيما تخص القرار الإداري أو المالي واحياناً الفني سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فإن التعاون مع مؤسسات أخرى على المستوى الوطني أو القومي بكل ما يستدعي ذلك من قرارات إدارية أو مالية أو أكاديمية (وأحياناً ما يسمى سياسية) يصبح مشكلة كبيرة . إذ يتطلب ذلك سلسلة من القرارات المتعددة المصادر وإجازات بالمشاركة والإنفاق إضافة الى التبريرات المالية والقانونية . . . .الخ، مما يدفع التعاون الى زاوية صعبة وأحياناً الى طريق مسدود .

خامساً : سهولة التعاون الدولي

ولأن معظم الجامعات الدولية وخاصة في الغرب تتمتع باستقلالية كاملة وأموال كثيرة مدعومة من الحكومات أو الصناعة أو المؤسسات الدولية والإقليمية ولديها كفاءة وقدرة على اتخاذ القرار المالي والإداري بالشكل الذي تريد ولديها مخصصات للمشاريع لا يتطلب انفاقها موافقات عليا ، لذا فإن الجامعة العربية تفضل التعاون المباشر إذا رغبت أو دعت الضرورة أو أتيحت الفرصة مع المؤسسة الأجنبية بكل ما يرافق ذلك من امتيازات السهولة والسرعة وأحياناً التمويل الجزئي أو الكلي .

سادساً : النفقات المالية

غالباً ما تعقد الجامعات العربية اتفاقيات تعاون دون أن تكون مستعدة أو أن يكون مناحاً لها تخصيص أموال كافية لتنفيذ البرامج موضوع الإتفاقيات أو الجزئيات المنبثقة عنها . وبالتالي يصبح تنفيذ ما تتضمنه الإتفاقيات غير ممكن . سواء كان ذلك يتعلق بتبادل الطلبة أو تبادل الباحثين والأكاديميين أو البحوث المشتركة أو المدارس الصيفية . . . الخ . وهكذا يتراجع التعاون الى مستوى متواضع للغاية.

سابعاً : الديمومة Sustainability

إن برامج التعاون بين مؤسسات التعليم العالي تتطلب في أغلب الأحيان بضع سنوات حتى تتبلور وتظهر نتائجها وبالتالي يمكن تقييمها . غير أن ضعف التخصيصات المالية وصعوبات الإدارة وغياب المشاريع التعاقدية لا تساعد على الإستمرار في البرامج . الأمر الذي يفقد أصحابها الإهتمام وتتراجع الديمومة الى مستوى بالغ التواضع.

ثامناً : التزام الحكومات والمؤسسات

إن العديد من برامج التعاون وخاصة الكبيرة المتعددة السنوات تتطلب نوعاً من الإلتزام على مستوى المؤسسات وأحياناً على مستوى الحكومات (الطاقة، المياه، البيئة ، الأمراض، التكنولوجيا النووية. . . . الخ .

وغالباً ما تجد مؤسسات التعليم العالي صعوبة في التعامل في هذا الإطار. بل وتعطي الأولوية لمتطلبات التعليم اليومية . الأمر الذي يدفع هذه المؤسسات لتكون بعيدة عن

تحقيق ذلك بيسر واستمرارية . وهذا بدوره يساعد على إضعاف البرامج قبل أن تبدأ . ومن جهة أخرى فإن الحكومات العربية لازال يسيطر على التفكير لديها أن حل المشكلات بالقرار السياسي أو الإداري أو التعاون الخارجي هو الأفضل والأسرع والأهدأ . ولذا قليلاً ما تلجأ الى الجامعات لحل المشكلات حيث يصبح التعاون ضرورة هامة .

تاسعاً : الإستقرار

غالباً ما تعاني مؤسسات التعليم العالي من ضعف الإستقرار الإداري مما يجعل تبديل الأشخاص كثير الحدوث. ومع التبديل ينقطع التواصل وتتغير الإهتمامات فتصبح المشاريع عرضة للتوقف والإضمحلال.

10- اشكالية التعاون الرسمي

لا بد من القول بأن جزءاً من اشكاليات التعاون بين الجامعات العربية على المستوى الوطني والقطري تقابله اشكاليات مماثلة على الجانب الرسمي . فالجانب الرسمي لازال ينظر الى الجامعات على انها مؤسسات تعليمية بالدرجة الأولى ويكاد لا يريد لها أكثر من ذلك. ومن هنا فإن الإهتمام الرسمي بموضوع التعاون بين الجامعات حتى في البلد الواحد هو اهتمام ضئيل للغاية ويكاد يكون معدوماً . يتمثل عدم الإهتمام الرسمي بالدور غير التعليمي للجامعات بما يلي :

- ضآلة ما تخصصه الحكومات للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. إذ على مدى الـ (50) سنة الماضية تراوحت هذه التخصيصات بين (0.1%) الى 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الأقطار العربية. فإذا أخذنا تواضع الناتج المحلي الإجمالي العربي نجد أن ما تخصص للبحث والتطوير العربي لا يتعدى (7) دولارات للفرد مقابل (900) دولار في ألمانيا و(1100) في اليابان و(1000) في اسرائيل و(1250) في فنلندا و(3.7) في الهند و(23) في الصين.
- ضآلة ما يتم تخصيصه للتعليم عموماً حيث لا يتعدى ذلك 6% من الناتج المحلي الإجمالي (للدول غير النفطية) والذي بالأرقام المطلقة يقترب من (15%) من ما تخصصه الدول المتقدمة لهذه الغاية.
- غياب دور المؤسسات الخاصة والشركات والصناعات العربية عن دعم البحث والتطوير وتمويل البرامج البحثية أو التعليمية أو الثقافية إلا في حدود ضيقة . وعلى الرغم من غياب المعلومات المحدثة فإن الأرقام المتاحة تشير الى أن نسبة تمويل البحث والتطوير في البلاد العربية من القطاع الخاص لا تتعدى (10%) من مجمل تخصيصات البحث والتطوير مقابل (70%) في أوروبا والولايات المتحدة و(60%) في اليابان.
- غياب أي تخصيصات من الدولة ذاتها لدعم برامج التعاون والعمل المشترك بين الجامعات الوطنية لحل مشكلات معينة أو ابتعاث طلبة دراسات عليا أو تطوير مرافق معينة أو غير ذلك.

- غياب أي تخصيصات على المستوى العربي للتعاون بين الجامعات العربية كما نجد في التخصيصات والبرامج التي تبناها الإتحاد الأوروبي وأنشأ لها دوائر متخصصة .
- غياب الوعي العربي الرسمي بالمشكلات التي تتطلب مشاريع تتولاها الجامعات العربية ابتداء من القضايا الساخنة الكبرى كالمياه والطاقة والتصحر والزراعة والعمران والتصنيع والإتصالات والنقل والمواد والتكنولوجيا والإلكترونيات والطب وصناعة الأدوية ومروراً بالقضايا الباردة والتي لا تقل خطورة على المدى البعيد من مثل : التأليف والترجمة والثقافة الجماهيرية وتأثيرات العولمة على أنماط الإستهلاك والسلوك والثقافة والإبداع والإختراع والشباب ، والإعلام وغير ذلك الكثير . ومن شأن نقص الإهتمام هذا على المستوى الرسمي أن ينعكس تلقائياً على الجامعات فينقلص مرة ثانية الدور والمكانة والرسالة الى التعليم فقط وما يستلزمه من حدود دنيا .

11- البرامج التعليمية المشتركة

إن النقص الواضح في أعداد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المتنوعة وفي أعداد أعضاء هيئة التدريس وفي المرافق والمختبرات والمراكز وكذلك النقص في أنواع التخصصات التفصيلية تجعل من غير المفيد ولا المجدي أن تستغرق كل جامعة جهودها لتغطية كل ذلك بمفردها على الأقل ربما لعشرين سنة قادمة . وبالتالي أن تذهب الى فتح التخصصات بإمكانات متواضعة للغاية . سواء كان الأمر يتعلق بمستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه .

كما أن العديد من الجامعات الناشئة الجديدة تلجأ الى اقتباس برامج التخصصات المختلفة من الجامعات الأوروبية والأمريكية . ومع أن هذه المسالة تبدو جيدة للوهلة الأولى فلدى تلك الجامعات آخر المستجدات العلمية إلا انه بالإقتباس الميكانيكي المباشر الذي غالباً ما يسيطر على العمل تجري اغفال الكثير من الخصوصيات العلمية والتعليمية الخاصة بالحالة العربية وما تتطلب من اجراءات ومواد تكميلية . فالظاهرة الواضحة التي يمكن تعميمها بشئ من الإطمئنان الى صحتها :

وهذا يستدعي أن يكون هناك دراسات وطنية وقومية عن نقاط الضعف التي تجعل الخريجين ليسوا بالمستوى المطلوب وبالتالي تطوير البرامج الدراسية بما يغطي نقاط الضعف هذه .

وقد يكون المدخل المناسب يتمثل في :

1. التوافق فيما بين الجامعات الوطنية ثم فيما بين الجامعات العربية ثنائياً أو أكثر ، أن تتوزع التخصصات في مراحل مختلفة بحيث يتم تدريس البرامج الأكثر قوة وأوفر حظاً في جامعة معينة مقابل برامج أخرى في جامعة ثانية وفق ترتيب ثنائي وهكذا . . . .
2. أن يتم استخدام " التعليم عن بعد " من جامعة لأخرى لتعزيز البرنامج التعليمي لدى جامعة أخرى.
3. أن تكون هناك دراسات مشتركة لتقييم البرامج التعليمية الجامعية والتعرف على مواطن الضعف ووضع الحلول المشتركة ومن ثم العمل المشترك على تطوير هذه البرامج. ومن

الممكن أن تبدأ الجامعات ببرامج مشتركة جزئية مثل (1+3) أو (2+2) . ويبين الجدول رقم (7) مخصصات البحث والتطوير في عدد من البلدان.

مخصصات البحث والتطوير في عدد من البلدان

البلد	مخصصات البحث والتطوير (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
أمريكا	2.67
فرنسا	2.13
اليابان	3.17
ايرلندا	1.25
الهند	0.8
كوريا	2.88
سنغافورة	2.36
الصين	1.33
الأردن	0.4
مصر	0.3
اسرائيل	4.7

12- برامج الأبحاث المشتركة

شأنها شأن أي اقليم حضاري ومناخي فإن هناك العديد من " المسائل"المتماثلة في الوطن العربي باعتباره اقليماً حضارياً مناخياً واحداً والتي تتطلب جهوداً هائلة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي حتى يمكن الخروج بنتائج ذات قيمة حقيقية في التطبيق . فمسائل مثل : هندسة الجينات وزراعة المناطق الجافة وأمراض المناطق الحارة والصناعات الدوائية والمياه والطاقة والتصنيع والنقل وإعمار المدن كلها تتطلب أبحاثاً وجهوداً وتخصصات لا تستطيع أي جامعة عربية منفردة أن تقوم بها اذا ارادت أن تصل الى نتائج حاسمة بسبب ضآلة مخصصات البحث والتطوير في جميع الأقطار العربية . هذا إضافة الى الحاجة الى أبحاث وتطويرات تكنولوجية هدفها الوصول الى نتائج علمية من شأنها أن تدفع الواقع العربي الى الأمام. ومن الضروري في هذا المقام التمييز بين نوعين من الأبحاث .

الأول : يعنى بالنشر العلمي في المجلات العلمية ولغايات النشر فقط كما هو سائد في معظم الجامعات العربية .

والثاني : يتناول المشكلات التي تواجهها القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والإدارية المختلفة . فالنوع الأول لا يعني للسياسيين وصانعي القرار ومسؤولي الإنفاق الشئ الكثير على أهميته النسبية في هذه المرحلة. ولكن النوع الثاني هو الذي يمثل استثماراً حقيقياً يمكن أن يتفاعل صانع القرار مع متطلباته.

فمسألة المياه مثلاً تتطلب عشرات التخصصات التي ينبغي تدريسها . ابتداء من الهيدرولوجيا ومروراً بتكنولوجيا التحلية وإعادة التدوير وانتهاء بإدارة المصادر والشبكات المائية ..... الخ الخ. وتشير أزمة المياه التي لا تخلو بلد عربي واحد من تبعاتها الى أن التفاصيل العلمية والهندسية والتكنولوجية الدقيقة بكل تعقيداتها لا يمكن الوصول الى حلول ناجعة لها دون برامج مشتركة تقوم الجامعات العربية بها . هذا إذا أرادت الأقطار العربية أن تجد حلولاً ناجعة وتنشئ صناعة عربية للمياه من الألف الى الياء كبديل لشراء التكنولوجيات الجاهزة والتي تعجز معظم البلدان العربية غير النفطية عن شرائها .

اشترك في برنامج أبولو الأمريكي لغزو الفضاء أكثر من (20) ألف عالم ومهندس وتكنولوجي وباحث ومهندس

إن العمل الجاد على برنامج شمولي في المياه مثلاً يتطلب اشتراك مختلف الأقسام التعليمية على مستويات البكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراه والمعاهد التكنولوجية التطبيقية وما بعد ذلك . كما يتطلب التشارك مع قطاع المياه والمؤسسات الصناعية ذات العلاقة بكل التفاصيل الأكاديمية والبحثية والتكنولوجية والإدارية والإبداعية والتشبيكية المرافقة . وما ينطبق على المياه ينطبق على عشرات المواضيع التي تتطلب الجهود المشتركة الهائلة.

ويستطيع اتحاد الجامعات العربية وبالتعاون مع الجامعة العربية بلورة هذه البرامج بشكل يضمن دعم الأقطار العربية المشاركة .

13- الحراك الأكاديمي والتربوي

وإذا نظرنا الى المستقبل فإن الحراك الأكاديمي والتربوي على المستوى العربي ينبغي أن يمر في (3) مراحل :

الأولى : تعزيز الحراك الأكاديمي والتربوي الوطني أي بين مؤسسات التعليم العالي الوطنية حتى يمكن اكتساب الخبرة سواء من حيث البرمجة أو الأولويات أو إدارة الوقت أو التكاليف .

والأهم من كل ذلك اتاحة الفرصة لمزيد من الإختلاط والنمازج للطلبة والمدرسين على حد سواء كوسيلة أو جزء من تغيير المزاج المجتمعي لدى الشباب الى الأفضل والأوسع والأشمل بعيداً عن القرية والعائلة والعشيرة . هذا بالإضافة الى الخبرات الجديدة المكتسبة .

الثانية : تعزيز الحراك بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصناعية في الدولة الواحدة وفي دولتين مجاورتين لإكتساب الخبرة في إدارة العمليات وتغطية النفقات .

الثالثة : التوسع على المستوى العربي .

على أن مثل هذا الحراك من الصعب أن يصبح ذا قيمة حقيقية إذا لم تتوفر آليات داعمة ومساندة لهذا النشاط .

14- التأليف والترجمة والكتاب

تعاني الأقطار العربية من نقص كبير في إنتاج الكتب والمجلات والنشرات والوثائق الصلبة والإلكترونية من حيث التأليف أو الترجمة أو الصناعة الجيدة . وبقدر ما تبدو هذه المسألة ثانوية في نظر الكثيرين وربما أساتذة الجامعات بقدر ما هي خطيرة في تأثيرها على نوعية العمل الأكاديمي والبحثي والتطويري بكامله وعلى أداء الخريج وامكانات تميزه وابداعه في حقل العمل. إن ما يصدر سنوياً من كتب مؤلفة أو مترجمة ومجلات علمية وتكنولوجية لا يتعدى بضعة آلاف . أما الكتب والمجلات والوثائق ذات النوع والمستوى العلمي الأكاديمي والفكر الرفيع فهي محدودة للغاية. والسؤال هو : كيف يمكن أن يكون لدى الوطن العربي الديناميكية العالية المنتجة للتعليم العالي في غياب أهم وسيط للتعليم والتعلم والبحث والتطوير والفكر والعلم وهو الكتاب .

يتراءى للكثير من الأكاديميين أن لا مشكلة في الكتاب أو المجلة أو الوثيقة فالشبكات الإلكترونية والكتب الأجنبية متاحة لمن يشاء . إن الكتاب الأجنبي والوثيقة والمجلة الأجنبية لأسباب اللغة والكلفة والتوفر والملاءمة لا تخاطب إلا جزء ضئيلاً من جمهور التعليم العالي والبحث العلمي قد يكونون أوائل الطلبة أو الميسورين أو الباحثين المجتهدين والذين غالباً ما يصبحون جزءاً من الأكاديميا . ولكن الأكثر أهمية هو الجسم الأكبر من الطلبة والباحثين لأن هؤلاء هم تحملون المجتمع ويشغلون الصناعة وتحركون القطاعات وينشئون المشاريع ويصنعون التقدم ويدفعون بالمجتمع الى الأمام .

وفي هذا المقام فإن مجال التعاون بين مؤسسات التعليم العالي سيكون ذا فائدة كبيرة وأقتصاديات جيدة وييسر في التنفيذ بسبب وحدة اللغة وهي اللغة العربية وبسبب تماثل الثقافة والتاريخ وتماثل المرحلة الحضارية. وهناك اشكالات رئيسية ثلاثة تعيق التعاون في هذا المجال:

- الأول: إن تعليمات الترقية الأكاديمية وهي الهاجس الأكبر لدى أساتذة الجامعات لا تعطي الترجمة والتأليف أو الفكر أو الفلسفة في العلم أو التكنولوجيا أو الثقافة العلمية أهمية تذكر مقارنة بالأبحاث التي يمكن نشرها في مجلات علمية. وهذا يعني عزوف الأكاديميين عموماً عن التأليف والترجمة.
- الثاني: إن قواعد البيانات عن التأليف والترجمة العربية الأكاديمية والفكرية لا تسعف كثيراً
- الثالث: إن صناعة الكتاب العربي لازالت أدنى من المستوى المنشود.

لقد استطاعت الهند وعدد سكانها يزيد عن (8) أضعاف في العالم العربي أن تحل مشكلة الكتاب من خلال التوسع في التأليف والترجمة على شتى المستويات وبمختلف المواضيع والطبعات بل وعقدت اتفاقيات مع دور النشر العالمية الكبرى لإعادة إنتاج منشوراتها في الهند.

وقد يكون برنامج التعاون في الإطار التالي:

- بناء قاعدة بيانات الكتب العلمية والفكرية والتكنولوجية ذات العلاقة بالتعليم العالي والبحث والتطوير.

- التفاوض مع دور النشر العالمية الكبرى لإعادة طبع وترجمة الوثائق العلمية لينم توزيعها في الأقطار العربية من خلال برنامج تتوافق عليه مؤسسات التعليم العالي العربية.
- عقد اتفاقيات لإجازة طبع الكتاب العربي في بلد عربي آخر مقابل حقوق معينة .
- قيام الحكومات بتسهيل عملية استيراد وتصدير الكتب على المستوى العربي . دعم
- التأليف والترجمة العربية .
- تطوير صناعة الكتاب.

15- آثار العولمة

دون الدخول بالتفاصيل المتعلقة بحالة العولمة سواء من حيث الإقتصاد أو السياسة أو الإتصالات أو المعلومات أو التكنولوجيا إلا أن هذه الحالة راحت تترك آثاراً عميقة فيما له علاقة بالجامعات العربية من حيث :

- التأثير على توجهات الشباب وهم المدخلات الذين تتعامل معهم الجامعات .
- التأثير على أنماط الإستهلاك وطرائق التفكير وأسلوب الحياة في الوطن العربي .
- الثقافة العولمية وعلاقاتها بالتعليم العالي .
- التأثيرات على البيئة العامة والهيكلية للتعليم.

ودون الوقوع في التعميمات فإن الكثير من الدراسات تشير الى الضغوط النفسية والسلوكية والتشتت الثقافي والذهني الذي راح يتعرض له الشباب والمجتمع عموماً نتيجة للعولمة . هذا

بالإضافة الى الضغوط الإقتصادية القاسية في كثير من الأقطار العربية والتنازع بين الإنفتاح الكلي والإنغلاق الكلي.

كذلك لعبت العولمة من خلال المواد الرقيمة الهائلة الموجودة على شبكات الإنترنت والفضائيات العربية والعالمية الى أولاً: توفر مواد جاهزة يقتبسها الطلاب بل والباحثون دون عناء. وثانياً: تقليص الوقت المخصص للقراءة والكتابة والبحث والتحصيل لدى طلبة الجامعات في شتى أنحاء الوطن العربي.

وهنا فإن الجامعات العربية لا ينبغي أن تقف دون مشروع عربي أو مشاريع عربية تقودها الجامعات لينجاوز المجتمع هذه الأزمة. وهذا يتطلب ابتكار الحلول والبدائل التي تعيد الى المجتمع عامة والى الشباب خاصة حالة التوازن المطلوبة في مرحلة التعليم العالي.

وهنا تأتي البرامج المشتركة بين الجامعات للإستفادة من انجابيات العولمة في العلم والتكنولوجيا والمعلومات والإختراعات ولتعميم هذه الفائدة.

كما أن زيادة المحتوى الرقمي على شكبة الإنترنت من خلال برامج مشتركة تقودها الجامعات من شأنها أن تفتح المجال لمرجعية معلوماتية ومعرفية جديدة يتعامل معها الشباب سواء لغايات الدراسة أو الثقافة أو البحث العلمي أو التطوير التكنولوجي.

وهنا يمكن للعالم العربي أن يستفيد من ميزة اللغة المشتركة الواحدة وهي العربية لتحقيق انجازات سريعة. وفي نفس الوقت فعلى الحكومات العربية أن تدرك أهمية وخطوة هذا الأمر فتقدم للجامعات الدعم المالي لإنجاح هذه المشاريع.

16- المسألة الثقافية

تجتاز العالم العربي مرحلة معقدة من "التوليف الثقافي" الذي يترك آثاره على أساليب التفكير وطريقة صنع القرار والتوجه الكلي للمجتمع. ففي الوقت الذي يتسع نطاق التعليم ويتصاعد مستوى العلم والتكنولوجيا والبحث والإنجاز في العالم فإن الأمر يتطلب الإرتفاع بمستوى ونوعية الثقافة المجتمعية والشبابية الى الأعلى .

وفي عين الوقت يتعرض العالم العربي الى موجات هائلة من الثقافة الهابطة والثقافة الجاهزة والثقافة الشفهية والثقافة النجارية وينمر تمريرها الى العقل العربي والسلوك العربي خلال أحدث الوسائل وآخر المبتكرات التكنولوجية الى الدرجة التي بدأت القراءة والكتابة والمهارات اليدوية والفنية والعقلية تتضاءل باضطراد قد لا تبدو خطورتها الان ولكن على مدى السنوات القادمة ستصبح بالغة الخطورة .

وقد يقال بأن ما نشهده في المجتمع العربي هو موجود في العالم بأسره .

إن الحالة في العالم المتقدم وحتى الناهض (الصين ، الهند ، ماليزيا . . .الخ) مختلفة تماماً فهناك مؤسسات وطنية متقدمة في الصناعة والزراعة والثقافة والتعليم وكل شئ تقريباً تضع نوعاً من التوازن وتعادل من التأثيرات السلبية بمعنى أن الزيادة في نزعة الإستهلاك توازيها بل تتفوق عليها زيادة في معدلات الإدخار والإستثمار والإنتاج والإبداع وبالتالي فإن التأثيرات السلبية تتضاءل الى حد كبير . أما العالم العربي فقد انطلق من الشح والفقر واللاإنتاج واللاصناعة الى بؤرة الإستهلاك .

وإذا كان التعليم العالي في النهاية والبداية يتعامل مع المجتمع فهل يسنس الحال على عواهنه أم يكون هناك مشروع " علمي ثقافي عقلاني " عربي لترشيد الحالة وإنتاج الثقافة الأخرى أو تصعيد التيار الفكري المتوازن الذي ينير الطريق نحو الإنتاج بكل جوانبه ؟

بمعنى هل يمكن أن تلعب الجامعات الدور الثوري الجماعي الحديث الذي يمثل طرق النجاة أو قارب الخلاص من الفكر الهابط والثقافة والفن المنحدر الذي أصبح يشد المجتمع بأسره نحو الأسفل بكل ما ينعكس على السياسة والإقتصاد والصحة ونوعية الحياة ؟

أن تقوم بمثل هذا الدور جامعة واحدة في بلد عربي واحد أمر غير ممكن ولكن من المتاح أن يكون هذا مشروع عربي تشارك فيه الجامعات العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة .

أما إذا أرادت مؤسسات التعليم العالي العربية أن هذا الأمر لا يعنيها وأن " التعلم " ثم " التعليم " وما يعنيها فمن المتوقع خلال سنوات قليلة أن ترتفع بطالة الجامعيين من (20%) كما هي الآن في معظم الأقطار العربية الى (30%) أو (40%) بكل ما يعني ذلك من إحباط للدور التاريخي الإجتماعي للتعليم العالي .

17- المراكز المتخصصة والإبداع

إن التعليم العالي الذي لا يتفاعل مع المراكز العلمية والتكنولوجية المتخصصة والتي تتمتع بإمكانات كافية لا يستطيع أن يكون جزءاً من آليات الإبداع والإبتكار والإستكشاف والإختراع والتجديد على مستوى المجتمع وعلى مستوى الأمة .

وهذا يعني أن العالم العربي بحاجة الى مئات المراكز العلمية والتكنولوجية المتخصصة في كل الإتجاهات ابتداء من المجالات الإجتماعية بكل تعقيداتها والتي لم يستطع المجتمع العربي أن يجد حلولاً لها مروراً بمراكز التكنولوجيا في الصناعة والزراعة والمياه والطاقة والطاقة النووية والفيزياء والكيمياء الصناعية ... الخ الخ. وانتهاء بالمراكز المتقدمة مثل أبحاث الفضاء والإتصالات والتكنولوجيا النانوية والفيمتوية والطب والإشعاع وغيرها الكثير الكثير.

وهل يمكن إنشاء مراكز متخصصة على المستوى العربي ؟ تشارك بها جامعات عربية فيتم البحث والتطوير والتأهيل والتدريب ؟ وإذا بدأت باشتراك جامعات وطنية في مركز واحد أو مجموعة من المراكز ثم مشاريع ثنائية وهكذا وهكذا ؟

إن تمكن الأقطار العربية من التكنولوجيا ضئيل للغاية فلا يكاد يوجد قطاع انتاجي فيه اكتفاء من الإنتاج في الغذاء وفي الدواء في التسليح في الكيماويات في الأغذية في الفنون في الثقافة في الزراعة في كل شئ .

وإذا نظرنا الى المراكز المتخصصة في أوروبا والشراكات الأوروبية الجامعية والصناعية والرسمية والأهلية ندرك أهمية الدور الذي تلعبه هذه المراكز وأهميتها في إنتاج الإبداعات الجديدة التي تميز المسيرة الحضارية للدول المتقدمة .

إن الإشكالات السياسية في هذا الأمر كثيرة ومعقدة ولكن بداياتها على مستوى جامعات الوطن الواحد أقل تعقيداً ولكن ذلك يتطلب الإرادة لدى المؤسسات الأكاديمية والتزامها

قضايا المجتمع ليس فقط لتقديم خدمة هنا أو خدمة هناك بقدر ما هي للإنتقال بالمجتمع الى مرحلة أكثر رقياً حتى تنتقل الجامعات نفسها الى مرحلة أكثر تقدمات .

18- آليات مقترحة

إن النظر الى التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية بشكل جاد واعتباره استثماراً في العمل العربي المشترك يتطلب وضع وتطوير آليات عمل فعالة لجعل هذا التعاون ممكناً وعملياً ومرغوباً . وفي خلاف ذلك وفي إطار العلاقات العربية وتأثيرات العولمة فإن هذا التعاون سيبقى متقطعاً وأقل من الطموح . ويمكن التفكير في عدد من الآليات وفي الإطار التالي :

أولاً : إنشاء وحدة صغيرة للتعاون العربي في كل جامعة عربية يديرها مسؤول برتبة إدارية وأكاديمية متقدمة يتولى متابعة التفاصيل وبناء قاعدة البيانات محدثة لهذه الغاية .

ثانياً : تقوم كل جامعة عربية بتخصيص صفحة موسعة للتعاون الأكاديمي مع الجامعات العربية على موقعها الإلكتروني بحيث يتم عرض جميع المعلومات والبرامج والعروض والمواد والأفكار والمشاريع والمقترحات ذات العلاقة ليتم التواصل الفوري حسب الإهتمام بين الجامعات .

ثالثاً : تخصيص نسبة من موازنة الجامعة التشغيلية في حدود (1%) لغايات التعاون العربي الأكاديمي والتربوي المبرمج . واعتماد مبدأ تبادل التكاليف العينية لتسهيل مواجهة النفقات المتعلقة بالتعاون .

رابعاً : إنشاء صندوق عربي خاص للتعاون الأكاديمي بين الجامعات العربية تكون موارده:

- مساهمات الدول العربية .
- تبرعات ومساهمات من الشركات والمؤسسات الإقتصادية والأشخاص.
- وقفيات وهبات من الأشخاص والشركات والدول.

خامساً : التزام الشركات والؤسسات العابرة للحدود العربية سواء كانت عربية الملكية أو أجنبية ولكنها تعمل في أكثر من قطر عربي بالمساهمة بنسبة **2.5%** من أرباحها (في الأقطار العربية) لصالح الصندوق العربي للتعاون الأكاديمي.

سادساً : قيام الجامعات العربية بإنشاء قسم خاص للعقود الأكاديمية والبحثية يقدم خدماته للدول والمؤسسات بالتعاون مع الجامعات العربية التي تتوفر لديها الإختصاصات المطلوبة لتطوير نظام أو منتج أو حل مشكلة معينة ويذهب جزء من عائدات التعاقدات الى الصندوق العربي للتعاون الأكاديمي.